المنحى الوظيفيّ في قصديّة الخطاب النحويّ (ظاهرة الحذف انموذجًا)

م.د. مُحمَّد خلف كاظم راضي
المديرية العامة للتربية في محافظة بابل

الكلمات المفتاحية: الحذف. القصد. الخطاب. المنحى. الوظيفة.

الملخص:

الأصل في الكلام الذكر والبيان، وما يؤديه من الحُجّة والبرهان، وعدم ترك جزء منه لإيضاح المعنى الكامن وراء المقاصد في السياقات الخطابية المتباينة؛ ولكن لبلاغة الكلام وجوهر المقام يميل المتكلمون لحذف ما كان قائمًا في عقول الناس، فهو مراد قصدًا لا لفظًا في الأساس، وهذا الأمر إن دلّ على شيء إنّما يدلّ على أنّ الكلام له بنًى عميقة تكمن فيها المقاصد وتميل إليها المحامد؛ لما تحققه من رسالة بين المُخاطِب والمُخاطَب في اتساق النص؛ فضلًا عن أنّ لقصدية الخطاب النحوي منحًى وظيفيًّا يتمثّل بالاتساع والايجاز في البنية النصية لظاهرة الحذف لما بين العناصر الاشارية (المتكلّم/الخطاب/المخاطب) من تبادل أدوار ووحدة هدف، فضلًا عن سياق الموقف الخطابي وما ينتابه من تنغيم في الدلالة على المحذوف وما يحققه من وظيفة نحوية لقصدية المتكلّم في السياق النحوي؛ ومن هنا وقع الاختيار على: (المنحى الوظيفيّ في قصديّة الخطاب النحويّ ظاهرة الحذف انموذجاً) ليكون في تمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة أودعت فيها ثمار البحث وقطافه فضلًا عن المصادر والمراجع.

المقدمة:

لقد أدرك الانسان منذ القدم ضرورة التعبير عن حاجاته الرئيسة وعن الأحداث التي تحيط به، وفي الوقت نفسه رأى صعوبة ذكر تفاصيل تلك الحاجات وهذه الأحداث؛ إذ يتطلب هذا الأمر مساحة كبيرة من الزمان لكلِّ من المتحدث والمتلقي فضلًا عمّا يحدثه هذا التفصيل من شيوع الملل والحشو الزائد إلى غير ذلك من الأمور التي تستهجنه؛ لهذا توجّهت اللغات الإنسانية إلى لون من الإيجاز والحذف لبعض العناصر[1] فـ"من غير المعقول أن يحوّل الناس كلَّ شيء يفهمونه أو يقولونه إلى جمل كاملة"[2]، إذ إنَّ البنى السطحية في النصوص غير مكتملة غالبًا

بعكس ما قد يبدو في تقدير الناظر[3]، فينتاب هذه البنى والعبارات السطحية المكوّنة للنص الحذف الذي هو أساس قوة التعبير.

والحذف من الممارسات اللغوية التي تشترك فيها اللغات الإنسانية كافّة وتبدو مظاهرها في بعض اللغات أكثر وضوحًا، "ونحن نرى أنَّ ثبات هذه الظاهرة في العربية ووضوحها يفوق غيرها من اللغات، لما جُبِلَت عليه العربية في خصائصها الأصلية من ميل الى الايجاز"[4]، لذا تعد ظاهرة الحذف من الظواهر اللغوية الشائعة في الكلام العربي التي اشترط النحويون لجوازها أن يدل دليل على العنصر المحذوف فيها؛ وعلى هذا الأساس يكون الحذف ظاهرة لغوية يمكن فحصها في مجالات مختلفة مثل النحو والبلاغة، وأمّا من حيث لغة النص، أو بشكل أدق تناسق النص، فهو من أحدث المجالات لمناقشة هذا الموضوع من زوايا جديدة، لا سيما في ضوء الكشف عن المنحى الوظيفي لقصدية الخطاب؛ ومن هنا وقع الاختيار على: (المنحى الوظيفيّ في قصديّة الخطاب النحويّ ظاهرة الحذف انموذجًا) ليكون في تمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة أودعت فيها ثمار البحث وقطوفه فضلًا عن مصادر البحث ومراجعه.

التمهيد: مداخل مفهومية في حدّ الحذف وبيان منحاه الوظيفي القصدي

لا شكَّ في أنَّ الحذف في اللغة هو القطف، قال الخليل (ت:175ه): "الحذف: قطف الشيء من الطرف، كما يحذف طرف ذنب الشاة"[5]، وفسّر الفارابي (ت:350ه) الحذف بالإسقاط فقال: "وحَذَفَ الحرفَ، أي أسقطه"[6]، وقال ابن منظور (ت:711ه): "حذف الشيء...: قطعه من طرفهِ"[7].

ومن المدلول اللغوي يتضح لنا أنّ الحذف هو إسقاط ما كان موجودًا أو منويًّا؛ لقصدية المتكلّم وإلّا لما أصابه هذا الإسقاط؛ لأنّ الأصل في الكلام هو الذكر وبه تتمّ الفائدة إلّا أنَّ المتكلم أحيانًا يميل إلى الاختصار فيحذف من كلامه عنصرًا من عناصر التركيب لعلم المخاطب.

وبناءً على ما جاء في اللغة يكون حدّه في الاصطلاح هو ترك ذكر شيءٍ من الكلام، أو هو عبارة عن إسقاط كلمة[8]، أو عدم الإتيان بجزءٍ أو أجزاء من الكلام أو كلّه لدليل[9]، وهو بهذا الحد يُعدّ ظاهرة لغوية مشتركة بين اللغات الإنسانية، وتتضح مظاهره بوضوح في اللغات التي تميل في خصائصها الأصلية إلى الإيجاز والاختصار[10]، وليس المراد هاهنا بالحذف الإيجاز والاختصار بالدقة، وإنّما المراد بيان حقيقة البناء النحوي للجملة ومن ثَمَّ الكشف عمَّا يؤديه الحذف من وظيفة نحوية في البنية النصّية للسياق الذي يرد فيه، وذلك لوجود فرق ما بين الاثنين فشرط

الحذف "أن يكون في الحذف ثَمَّ مقدّر، نحو: "واسأل القرية" بخلاف الإيجاز، فإنه عبارة عن اللفظ القليل الجامع للمعاني الجمّة بنفسه"[11].

وتعد هذه الظاهرة من الظواهر التي تنماز بها اللغة العربية، وتخصص بها من أجل الوصول إلى تحقيق غايات ودلالات كثيرة، ولعل من أهمها: الإيجاز والاختصار، والتفخيم والتعظيم، وتحقير شأن المحذوف، أو صيانة المحذوف تشريفًا له، أو جهلًا بالمحذوف، أو خوفًا منه، إلى غيرها من الدلالات التي ينشدها المتكلم ويدركها المخاطب[12].

وفي العربية لا يقتصر الحذف على شيءٍ من مكونات الجملة، وإنما يشملها كلها، لذا قد "حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة. وليس شيء من ذلك إلّا عن دليل عليه. وإلّا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته"[13].

والى كيفية الاستدلال على المحذوف أشار سيبويه إلى معرفته بنظرية الأصل والفرع، فقال: "اعلم أنّهم ممّا يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوضون... فمما حُذِفَ وأصله في الكلام غير ذلك. لم يكُ ولا أدرِ، وأشباه ذلك"[14]، والحذف عنده عارض يعرض في الكلام، والدليل على أنّه سمّى هذا الموضوع بـ"هذا باب ما يكون في اللفظ من الأعراض"[15].

وبذا يكون الحذف من القضايا المهمّة التي عالجتها البحوث النحوية والبلاغية والأسلوبية بوصفها انحرافًا عن مستوى التعبير الاعتيادي[16]، وهي ظاهره تركيبية؛ أي إنّها لا تتصوّر إلّا بعد تركيب الوحدات بعضها إلى بعض[17]، أو هو "إسقاط لصيغ داخل النصّ التركيبيّ في بعض المواقف اللغوية وهذه الصيغ يُفترض وجودها نحويًّا؛ لسلامة التركيب وتطبيقًا للقواعد"[18]، فهو الاستغناء عن عنصر لغوي في التركيب المذكور؛ لوجود قرائن لفظيّة أو معنويّة أو سياقيّة تدلّ على هذا المحذوف[19]، وقد عرّفه ديفيد كريستال في معجمه تحت مصطلح (Ellipsis) ويعني به: "حذف جزء من الجملة الثانية ودلّ عليه دليل في الجملة الأولى"[20]، وأمّا روبرت دي بوجراند فاطلق عليه الاكتفاء بالمبنى العدميّ[21]؛ لأنَّه بمقتضى الحذف نقوم باستبعاد العبارات السطحيّة التي يمكن لمحتواها المفهوميّ أنّ يقوم في الذهن، وأن يوسّع، أو أن يعدَّل بواسطة العبارات الناقصة[22].

وبهذا الفهم ليس الحذف من المفاهيم الغائبة عن التراث اللغويّ العربيّ ولا هو من القضايا التي ذكرت عرضًا بل نجد هناك كثرة وافرة لدراسته في تراثنا القديم إذ عدَّ ابن جني (ت:392هـ)

الحذف من أبواب شجاعة العربية[23]، وأمّا الشيخ الجرجاني (ت:471ه) فقد وصفه وصفًا دقيقًا أنيقًا بقوله: "هو باب دقيق المسلك لطيف المأخذ عجيب الأمر شبيه بالسحر فإنّك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتمّ ما تكون بيانًا إذا لم تُبِن"[24]، وغير بعيد عن هذا الوصف ما حدّث به صاحب الطراز يحيى بن حمزه العلوي (ت:705ه)، إذ قال: "اعلم أنَّ مدار الإيجاز الحذف، لأنَّ موضوعه على الاختصار وذلك إنَّما يكون بحذف ما لا يخلّ بالمعنى، ولا ينقص من البلاغة، بل أقول: لو ظهر المحذوف لنزل قدر الكلام من علوِّ بلاغته ولصار إلى شيء مسترك مسترذل، ولكان مبطلًا لما يظهر على الكلام من طلاوة الحسن والرِّقة، ولابدَّ من الدلالة على ذلك المحذوف، فإن لم يكن هناك دلالة عليه فإنَّه يكون لغوًا من الحديث"[25]، وقد أفرد ابن هشام (ت:761ه) قسمًا خاصًّا في كتابه (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) تحدّث فيه عن القضايا المتعلّقة بالحذف وقدّم فيه شرحًا وافيًا ومفصلًا عن الحذف وأنماطه[26].

شروط قصدية الحذف في الدرس النحويّ:

لا بدَّ من دليل يدلّ على المحذوف عند وقوع الحذف، هذا ما أجمع عليه القدماء والمحدثون، وممّا جاء في الخصائص قول ابن جني: "قد حُذفت الجملة والمفرد والحرف والحركة وليس لشيء من ذلك إلّا عن دليل عليه، وإلّا كان ضربًا من تكليف علم الغيب في معرفته"[27]؛ أي "يكون في ما أُبقي دليل على ما أُلقي"[28]، وقد وضع ابن هشام الأنصاري قواعد للمحذوفات وافقه من جاء بعده عليها، وهي:[29]

1- لابدَّ من وجود دليل حالي أو مقالي على المحذوف، نحو قوله تعالى: "قالوا سلامًا"[30]؛ أي: (سلّمنا سلامًا).

2- ألّا يكون ما يحذف كالجزء، فلا يحذف الفاعل ولا نائبه ولا مشبه (اسم كان واخواتها).

3- ألّا يكون مؤكدًا؛ لأنَّ المؤكِّد يؤتى به لإزالة اللبس والشكّ وحذفه ينافي غرضه الوظيفي.

4- ألّا يكون الحذف اختصارًا للمختصر؛ لأنَّه إجحاف به، فلا يحذف اسم الفعل دونه معموله؛ لأنَّه اختصار للفعل.

5- ألّا يكون من العوامل الضعيفة كحذف الجار والمجرور والناصب للفعل إلّا إذا قويت الدلالة على المحذوف وكثر فيها الاستعمال.

6- ألَّا يكون عوضًا عن شيء نحو (ما) في (أمّا أنت منطلقًا انطلقت) فـ(ما) هنا عوض عن (كان) المحذوفة، فلا يحذف شيء منهما إلّا لدلالة الآخر عليه ولو حذف لكان إجحافًا.

7- ألَّا يؤدي حذفه إلى تهيئه العامل للعمل وقطعه عنه.

8- ألَّا يؤدي حذفه إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي.

وهذه عينها هي شروط المحدثين لوقوع ظاهره الحذف؛ إذ إنَّهم اشترطوا ألَّا يتمّ الحذف إلّا إذا كان الباقي في البناء بعد الحذف مغنيًا كافيًا في أداء المعنى وقد يُحذف أحد العناصر؛ لأنَّ هناك قراءة معنويّة او مقاميّة تومئ وتدل عليه[31]، ويبقى السؤال المهم هو كيف يحقق الحذف منحاه الوظيفيّ داخل النص؟

المبحث الأوّل: الحذف من منظور لسانيات النص

إنّ الحذف بما هو مصطلح لسانيّ فضلًا عن كونه لغويًّا يعدُّ ذا بُعْدٍ لغويّ مختلفٍ إلى حدٍّ ما مع لسانيات النصّ عن الأبعاد التي تدارسها القدماء؛ إذ أصبح التركيز على الحذف بوصفه إحدى الوسائل التي تحقّق الاتساق داخل النصّ فضلًا عن الانسجام فيه[32]، فهو يمثل "علاقة داخل النصّ وفي معظم الأمثلة يوجد العنصر المفترض في النصّ السابق وهذا يعني أنَّ الحذف عادة علاقة قبليّة"[33]، وأمّا القدماء فوقفوا على مجموعة من الخصائص الأساس للحذف من دون الالتفات إلى أثره في تحقيق منحاه الوظيفي في الاتساق[34] عدا بعض التلميحات التي يُمكن أن يُستشف منها هذه الوظيفة والذي يتضمن ذلك كله هو أنَّ أثر الحذف في تحقيق الاتصال متوقف على وجود دليل لفظي يرشد المتلقي ويهديه إلى تقدير العنصر الذي أسقطه المتكلم وهذا ما أشار إليه بعض القدماء تحت مسمّى الحذف المقابليّ؛ فالزركشي قال: "هو أن يجتمع في الكلام متقابلان فيحذف من واحد منهما مقابله، بدلالة الآخر عليه"[35]، والاحتباك عند السيوطي (ت:911هـ) هو فنن من أفنان شجرة البديع الذي قال فيه: "من أنواع البديع الاحتباك، وهو نوع عزيز، وهو أن يحذف من الأوّل ما أُثبِت نظيره في الثاني، ومن الثاني ما أُثبت نظيره في الأوّل"[36] كما سيتضح.

علاقه الحذف بالاستبدال القصدي:

يشترك الحذف مع الاستبدال في كونهما من وسائل الاتساق النصيّ كما أنَّهما يتطلبان عنصرين؛ سابق، ولاحق بيد أنَّهما يفترقان في كون الاستبدال يحتِّم حضور العنصرين المستبدَل

والمستبدِل في النصّ، وأمّا الحذف الذي يسهم في تحقيق الاتساق في منحاه الوظيفي القصدي فيقتضي غياب أحد عنصريه واستبداله بالعدم؛ أي علاقه حضور وغياب؛ لذلك يميل بعض الباحثين إلى تسمية الحذف (استبدالًا صفريًّا) أو الاكتفاء بالمبنى العدميّ[37]، غير أنّ الحذف كعلاقة اتساق لا يختلف عن الاستبدال إلَّا بكون الأوّل (استبدالًا بالصفر)؛ أي أنّ علاقة الاستبدال تترك أثرًا، وأثرها هو وجود أحد عناصر الاستبدال، بينما علاقة الحذف لا تخلّف أثرًا، ولهذا فإنّ المستبدل يبقى مؤشّرًا يسترشد به القارئ للبحث عن العنصر المفترض، ممّا يمكّنه من ملء الفراغ الذي يخلقه الاستبدال، بينما الأمر على خلاف هذا في الحذف، إذ لا يحلّ محلّ المحذوف أيّ شيء، ومن ثمّ نجد في الجملة الثانية فراغًا بنيويًّا يهتدي القارئ إلى ملئه اعتمادًا على ما ورد في الجملة الأولى أو النّصّ السابق[38].

توهين اصطلاحية الحذف:

الحذف ظاهرة يؤتى بها لتحقيق مطالب الاستعمال الخطابي؛ لذا نرى النحويين في تناولهم لها يلجؤون إلى عوامل سياقية غير لغوية من مثل حال المتكلم وعلم المخاطب وموضوع الكلام وغير ذلك من ملابسات الكلام وظروفه القصدية بعد أن أرجعوا اصطلاحية الحذف إلى اصطلاحات أخرى من مثل الإضمار، والاختزال، والاسقاط[39].

ومن ينعم النظر في المصطلحات المذكورة آنفًا لا شكَّ في أنَّه سيجد فرقًا واضحًا بين دلالة الحذف وهذه المصطلحات، وهذا ما يظهره الاستعمال فـ(الإضمار) مأخوذ من الجذر اللغوي (ضمر) وهو بطبيعته مغاير لمصطلح الحذف، قال ابن منظور: "أضمرت الشيء: أخفيته"[40]، وفي الاستعمال القصدي يعني ما أضمرته في قلبك ونيّتك من الأشياء وما كان عمدة في الكلام، وإنَّ هذه الأشياء تعمل في الكلام مضمرة مثلها هي مظهرة[41]، وعلى هذا الأساس لا يمكن عدّهما مصطلحين مترادفين يجمعهما معنى واحد على الرغم من اختلاف النحويين المحدثين في هذه المسالة.

وقد فرّق بعض الباحثين بين الإضمار والحذف على وفق رؤية سيبويه فقال: "إنَّ الإضمار عنده ليس كالحذف؛ لأنَّ الحذف يكون في جميع الكلام اسمًا كان أو فعلًا أو حرفًا أو جملة وعاملًا وغير عامل وليس هذا في الإضمار"[42] فالإضمار لا يكون في جميع الكلام وإنَّما يكون في الأشياء العاملة فقط.

وفي الحذف لا يوجد في "الصيغة ما يدل على المحذوف، ولا يستنتج إلّا من السياق فنحو: (بخير) خبر لمبتدأ محذوف ولكن الذي يحدد هذا المبتدأ هو السياق ذاته، والتعبير بدون مراعاة السياق يحتمل أن يسند لضمائر شتّى؛ إفرادًا وتثنيةً وجمعًا وتذكيرًا وتأنيثًا"[43]، على حين أنَّ الإضمار لا يحتاج إلى سياق لمعرفته فعندما نقول: درس، يدرس، ادرسْ؛ فالفاعل مضمر جاء في صيغه الفعل ما يدل عليه.

وعلى أساس ما سبق يمكن القول إنَّ الحذف زيادة يُمكن الاستغناء عنها في البنية التركيبية بدلالة قرينة معينة وهذا يشمل الحرف والكلمة والجملة، وأمّا ما كان مضمرًا فلا يمكن الاستغناء عنه؛ لأنَّه يعمل بقوة لكنّه مخفيٌّ.

وأمّا مصطلح الاختزال فـ"يدلّ على ما قطعته من الألفاظ من الكلام، وإقامة لفظ آخر مقامه يدلّ عليه لفظًا ومعنًى"[44]، وهذا يشير إلى ما علّله سيبويه في ناصب (سقيًا، ورعيًا)؛ إذ قال: "وإنَّما اختزل الفعل هاهنا؛ لأنَّهم جعلوه بدلًا من اللفظ بالفعل"[45]؛ فهو يريد أنَّ سقيًا بدلٌ عن سقاك الله ورعيًا بدلٌ عن رعاك الله، فاختزال الفعل في هذه المصادر المنصوبة عوّض عنه بالمصدر الذي صار بدلًا عنه ودلَّ عليه؛ وبذا يكون المخاطب عارفًا بالجزء المقتطع أو المختزل من الكلام.

وتأسيسًا على ما سبق فإنَّ الحذف مفهوم أشمل من الإضمار والاختزال؛ لأنّه يرجع الى عوامل سياقية خارج البناء التركيبي، وذلك نحو كثرة الاستعمال أو التخفيف والاختصار وعلم المخاطب وغيرها، وهذا النوع من التحليل السياقي ممّا يؤكد عليه علم اللغة الوظيفي الذي يرى أنَ "اللغة وسيلة للتفاهم بين البشر. ولذلك أيضًا ينتج عن هذه الوظيفة في التواصل مهام تتجاوز بحث النظام اللغوي"[46]؛ أي اتفاق تواصلي على وظائف الحالات اللغوية في تحقيق المنحى الوظيفي لقصدية الخطاب.

المبحث الثاني: أنواع الحذف وقصديتها في الخطاب النحوي

هناك نوعان من الحذف يتسع بهما الكلام وقد عقد عليهما النحويون أبواب النحو لمكانتهما القصدية في الخطاب وما يحققانه من منحًى وظيفي في البنية النصية؛ وهما: الاتساع والاستغناء عن المحذوف:[47]

1- الاتساع: هو السعة وفي اللغة نقيض الضيق[48]، وكثيرًا ما يرد هذا المصطلح في النحو مقرونًا بمصطلحات أخرى من مثل الإيجاز والاختصار[49]، من باب توسيع المعنى.

والاتساع نوع من التصرّف في الكلام يكون من طريق الحذف والاختصار لوجود دليل أو قرينة تدل على المحذوف، قال سيبويه: "هذا باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام، والايجاز والاختصار... وممّا جاء على اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى: "واسأل القرية التي كنّا فيها والعير التي أقبلنا فيها"[50]، إنَّما يريد: أهل القرية فاختصره، وعمل الفعل في القرية كما كان عاملًا في الأهل... ومثله في الاتساع قوله عزَّ وجلَّ: "ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق بما لا يسمع إلَّا دعاء ونداء"[51]، فلم يشبّهوا بما ينعق وإنَّما شبّهوا بالمنعوق به. وإنَّما المعنى مثلكم ومثل الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق به الذي لا يسمع ولكنّه جاء على سعة الكلام والايجاز لعلم المخاطب بالمعنى"[52]، ولا يكون ذلك إلَّا لقصدية الخطاب، وهذا ما يحقق الاتساق لدلالة السابق على اللاحق.

ويعدّ ابن السراج الاتساع نوعًا من الحذف حيث قال: "اعلم أنَّ الاتساع نوع من الحذف إلَّا أنَّ الفرق بين هذا الباب والباب الذي قبله أنَّ هذا تقيمه مقام المحذوف وتعربه بإعرابه وذلك الباب تحذف العامل فيه وتدع ما عمل فيه على حاله من الإعراب"[53]، ومعنى هذا هو أنَّ قول النحويين بالاتساع والايجاز والاختصار هو النظر إلى الكلام بوجود أصول محذوفه يفهمها السامع ولا حاجة لذكرها اختصارًا للكلام واختصارًا في الجهد، وهو منحًى وظيفي اعتمده النحويون في تحليلهم الكلام الخطابي بالنظر إلى عناصر السياق؛ قال سيبويه: "ليس لك في هذه الأشياء إلَّا أنَّ تجريها على ما أجروها ولا يجوز لك أن تريد بالحرف غير ما أرادوا"[54]، فالسياق هو الكاشف الحتمي لمنحى المحذوف الوظيفي في قصديته.

2- الاستغناء: الاستغناء في اللغة هو الاكتفاء بالشيء عن غيره[55]، قال سيبويه: "ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطًا"[56]، وممّا جاء من الاستغناء قول الشاعر قيس بن الخطيم:[57]

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرأي مختلف

يريد نحن بما عندنا راضون فحذف خبر الأول مكتفيًا بخبر الثاني[58].

وقد تنبّه النحويون إلى أهمية هذه الظاهرة في الكلام وكثرتها، لذا ذهبوا إلى أنَّ الاستغناء عن الفعل ظاهرة واضحة في العربية لوجود ما يدل عليه في الكلام وفي سياق الحال، قال سيبويه: "وذلك قولك: زيدًا وعمرًا ورأسه، وذلك أنَّك رأيت رجلًا يضرب أو يشتم أو يقتل فاكتفيت بما هو من عمله أن تلفظ له بعمله فقلت: زيدًا؛ أي أوقع عملك بزيد، أو رأيت رجلًا يقول: اضرب شرَّ الناس فقلت: زيدًا، أو رأيت رجلًا يحدّث حديثًا فقطعه، فقلت: حديثك أو قدم رجلٌ من سفر فقلت: حديثك، استغنيت عن الفعل بعلمه أنَّه مستخبر فعلى هذا يجوز هذا وما أشبهه"[59] فالحال المشاهدة هنا قد أغنت عن ذكر الفعل، واكتفى المتكلّم بها دليلًا على حذف الفعل؛ لأنَّ الاستغناء هنا يحدث حينما يكون سياق المشاهدة حاضرًا، أي إنَّ المشاهدة تعين المتكلم على التعبير بظاهرة الاستغناء ولو لم يكن فعل المشاهدة موجودًا لأُبهمت الرسالة التخاطبية ولم تؤدِّ وظيفة التوصيل المراد منها.

وقد عقد ابن جني في خصائصه بابًا أسماه الاستغناء بالشيء عن الشيء ونسب ما جاء فيه إلى سيبويه؛ فقال: "اعلم أنَّ العرب قد تستغني بالشيء عن الشيء حتى يصير المستغنى عنه مسقطًا من كلامهم البته، فمن ذلك استغناؤهم بـ(ترك) عن (ودع، ووذر)... وكذلك استغنوا بـ(ذكر) عن (مذكار) وعليه جاء مذاكير... ومن ذلك استغناؤهم بجمع القلة عن جمع الكثرة، نحو قولهم: أرجل ولم يأتوا فيه بجمع الكثرة"[60]؛ وبذا يكون الاستغناء هو التخلّي عن صيغة معينة أو تركيب معيّن لتحلّ محله صيغة أخرى أو تركيب آخر؛ لقصدية الخطاب وما يراد منه في تحقيق منحاه الوظيفي.

ورأى ابن جني أنَّ الحال المشاهدة يمكن أن تنوب عن اللفظ ويستغنى عنها في الكلام، قال: "من ذلك أن تراه رجلًا قد سدّد سهمًا نحو الغرض ثم أرسله فتسمع صوتًا، فتقول: القرطاس والله؛ أي أصاب القرطاس. وأصاب في حكم الملفوظ به البتة وإن لم يوجد في اللفظ غير أنَّ دلالة الحال نابت مناب اللفظ به، وكذلك قولهم لرجل مهوٍ بسيفٍ في يده زيدًا؛ أي اضرب زيدًا فصارت شهادة الحال بالفعل بدلًا من اللفظ به"[61]، وكذلك تنوب الحال المشاهدة مناب الأفعال الناصبة وهو ما أشار إليه ابن جني أيضًا في قوله: "لو قلت: أصابه القرطاس فجعلت أصابه مصدرًا للفعل الناصب للقرطاس لم يجز من قِبل أنَّ الفعل هنا قد حذفته العرب وجعلت الحال المشاهدة دالّة عليه ونائب عنه"[62]؛ فالرؤية تصبح وسيلة لأداء ظاهرة الاستغناء

في إعطاء المنحى الوظيفي الدلالي لبنية النص وبذا تكون قد حازت على الاتفاق اللساني بين العرب آنذاك.

وقد يكون الاستغناء لعلم المخاطب، وذلك قولهم "وأمّا قول الناس: كان البُرّ قَفِيْزَيْنِ وكان السمن مَنَوَيْنِ، فإنّما استغنوا هاهنا عن ذكر الدرهم لما في صدورهم من علمه، ولأنَّ الدرهم هو الذي يسعّر عليه فكأنَّهم إنّما يسألون عن ثمن الدرهم في هذا الموضع كما يقولون: البر بستين، وتركوا ذكر الكُرّ استغناءً بما في صدورهم من علمه وبعلم المخاطب لأنَّ المخاطب قد علم ما يعني فكأنَّه إنَّما يسأل هنا عن ثمن الكُرّ كما سأل الأول عن ثمن الدرهم"[63]؛ كما أنَّه "لا يجوز لك أن تقول للمخاطب: اضربك ولا اقتلك ولا ضربتك، لما كان المخاطب فاعلًا وجعلت مفعوله نفسه قبح ذلك؛ لأنَّهم استغنوا بقولهم اقتل نفسك وأهلكت نفسك عن الكاف هاهنا وعن إياك"[64]، وهذا يعني أنَّه لا يجوز أن يكون الفاعل نفسه هو المفعول فهو قبيح على وفق المعايير الدلالية القصدية، لذا بدلًا من أن يقولوا اقتلك قالوا اقتل نفسك فاستغنوا بـ(نفسك) عن الكاف، وما ذلك إلَّا مظهر من مظاهر قصدية المتكلّم في تحقيق المنحى الوظيفي للحذف في سياق النص الخطابي.

المبحث الثالث:أسباب الحذف ودورها الوظيفي في الخطاب النحوي

1- كثرة الاستعمال: إنَّ هذا السبب من أقوى الأسباب الوظيفية الداعية إلى الحذف، قال سيبويه: "ما حُذف في الكلام لكثرة استعماله كثير"[65]، والناظر إلى اللغة في قصدية الاستعمال يجد أنَّ هناك منحًى وظيفيًّا خالصًا؛ لأنَّ الوظيفيين يرون أنَّ موضوع الأداء هو "الظواهر المرتبطة بالإنجاز"[66]، ولم يغب عن بال نحويينا هذا الجانب من التحليل بدليل دعوى سيبويه إلى الالتزام بطريقة العرب في الكلام؛ إذ قال: "قف على هذه الأشياء حيث وقفوا ثم فسّر"[67]، فالمتكلم في مواضع الايجاز قد حذف حرفًا أو عنصرًا لغويًّا أو جملة وجرت العادة على ذلك حتى صار الحذف مذهبًا من مذاهب الكلام كل ذلك تحقيقًا لقصدية الخطاب، وممّا حُذف لكثرة الاستعمال هو الآتي:

أ- حذف الحرف لكثرة استعماله: حذفت العرب الحرف كثيرًا في كلامها لما أغنى عن ذكره غيره، وقد ذكر سيبويه علّة ذلك فقال: "لأنَّ الشيء إذا كثر في كلامهم كان له نحوٌ ليس لغيره ممّا هو مثله. أَلَا ترى أنَّك تقول: لم أكُ ولا تقول: لم أقُ إذا أردت أقل... فالعرب ممّا يغيرون الأكثر في

كلامهم عن حال نظائره"[68]، ومعنى هذا أنَّ ما جاء به الاستعمال وكثر في الكلام يؤخذ به لعلم المخاطب، وما لم يرد في الاستعمال لا يؤخذ به؛ لأنَّه مخالف له، وهذا الأمر هو ما دفع الفراء إلى القول في قوله تعالى: "لكنّا هو الله ربيّ"[69] معناه: "لكن أنا هو الله ربي ترك همزة الألف من أنا وكثر بها الكلام فأُدغمت النون من أنا مع النون من لكن"[70]، وذكر العلّة التي من أجلها حُذفت واو القسم فقال: "العرب تلقى الواو من القسم ويخفضونه، سمعناهم يقولون: الله لتفعلن فيقول المجيب الله لأفعلنَّ؛ لأنَّ المعنى مستعمل والمستعمل يجوز فيه الحذف كما يقول القائل للرجل: كيف أصبحتَ؟ فيقول: خيرٍ يريد بخير فلما كثرت بالكلام حذفت"[71]، وقدّر الفرّاء محذوفًا لقوله تعالى: "فأمّا الذين اسودّت وجوههم أكفرتم"[72]، فقال: "أمّا لابد لها من الفاء جوابًا فأين هي؟ فيقال: إنَّها كانت مع قول مضمر فلما سقط القول سقطت معه والمعنى -والله أعلم- فأمّا الذين اسودّت وجوههم فيقال: أكفرتم، فسقطت مع (فيقال)، والقول قد يضمر ومنه في كتاب الله شيء كثير"[73]، وهذا يشير بدلالته القصدية إلى أنَّه عندما صار ذلك معلومًا لدى المخاطب كثر استعماله تخفيفًا، ويلاحظ أيضًا في هذا النص المتقدّم أنَّ الفرّاء يسمّي الحذف إسقاطًا[74]، ويبدو أنَّه كان ناظرًا إلى المعنى اللغوي للحذف وهو الإسقاط، وهو ما أشرنا إليه آنفًا.

وأحيانًا يستعمل مصطلح الإلقاء مرادفًا لمصطلح الحذف، وما ذلك إلَّا مظهرٌ من مظاهر كثرة الاستعمال "قال الكسائي: سألني قاضي اليمن وهو بمكة فقال اختصم إليّ رجلان من العرب في حالة فحلف أحدهما على حق صاحبه فقال له ما أصبرك على الله! وفي هذه أن يراد بها: ما أصبرك على عذاب الله ثم تلقي العذاب فيكون كلامًا، كما تقول ما أشبه سخاءك بحاتم"[75]، ومن ذلك ما ذكره الزجاج (ت:311هـ) في (تكُ) وهي اختصار لكلمة (تكن) في قوله تعالى: "وإن تكُ حسنةً يضاعفها"[76]؛ قال: "الأصل في تكن (تكون) فسقطت الضمة للجزم وسقطت الواو لسكونها وسكون النون، فأمَّا سقوط النون من (تكن) فأكثر الاستعمال جاء في القرآن بإثباتها وإسقاطها قليل"[77]، وكذلك قول العرب في (لم أبله) والأصل فيه (لم أبال)، وفي هذا الصدد قال المبرد: "وأمَّا (لم أبله) فإنَّه كثر في كلامهم، وكان الأصل في كل مطّرح، وكان يقول في الوقف لم أبال فيلتقي ساكنان: الألف واللام فحُذفت الألف لالتقاء الساكنين؛ لكثرة هذه الحروف ولولا

كثرته لم يحذف، لأنّه يلتقي ساكنان في الوقف"[78]؛ فكثرة الاستعمال وقصديتها الخطابية مدار الحذف وسببيته.

ب- حذف الفعل لكثرة استعماله: يُحذف الفعل كثيرًا نتيجة لكثرة استعماله لاسيما في أسلوب الإغراء والتحذير إذ لا يجوز إظهار الفعل "وذلك قولك إذا كنت تحذّر: إيّاك، كأنَّك قلت: إياك نحّ، وإيّاك باعد، وإيّاك اتقِ، وما أشبه ذا ... وحذفوا الفعل من إياك لكثرة استعمالهم إيّاه من الكلام فصار بدلًا من الفعل، وحذفوا كحذفهم (حينئذٍ الآن)، فكأنَّه قال: احذر الأسد"[79]، ومن الأمثال التي كثر فيها حذف الفعل لما فيها من اقتصاد لغوي قول العرب: "رأسك والسيف، ومن أمثالهم أهلك والليل وقد دلَّ هذا على أنَّه يريد: بادر أهلك والليل"[80]، ونتيجة لذلك "صارت إياك بدلًا من اللفظ بالفعل"[81]، لنيابتها القصدية عنه.

وممّا حُذف لكثرة الاستعمال فعل النداء والمقدّر قصدًا بـ(أريد أو أدعو)؛ وذلك لأنَّهم "حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام وصار بدلًا من اللفظ بالفعل، كأنّه قال: يا أريد عبدالله، حُذف أريد وصارت يا بدلًا منها لأنَّك إذا قلت: يا فلان عُلم أنَّك تريده"[82]، ومن هنا يتضح لنا أنَّ كثرة الاستعمال تجعل الكلام فاقدًا لصيغة التأثير فجاء الحذف ليجعله مؤثرًا ذا وظيفة قصدية في السياق الخطابي[83].

فضلًا عن ذلك هو أنَّ الحذف بسبب كثرة الاستعمال فيه مراعاة للعنصر الوظيفي المتعلق بالسياق الكلامي أي المتكلم والمخاطب والخطاب، وفي هذا الشأن قال المبرد في (حمدًا وشكرًا لا كفرًا وعجبًا): "فأمّا ما كثر استعماله حتى صار بدلًا من الفعل فقولك: حمدًا وشكرًا لا كفرًا وعجبًا إنَّما أردت أحمد الله حمدًا. فلولا الاستعمال الذي أبان عن ضميرك لم يجز أن تضمر لأنَّه موضع خبر"[84]، وأمَّا قولهم: (لا عليك) فبإضمار (شيء) ولكنَّه حُذف لكثرة الاستعمال، وإنَّ فيه دليلًا[85].

ت- حذف الاسم لكثرة استعماله: يحذف الاسم كما يحذف الحرف والفعل، لما له من منحًى وظيفيٍ في الخطاب القصدي وممّا حُذف فيه الاسم هو خبر المبتدأ بعد لولا وقد علل سيبويه هذا الحذف بكثرة الاستعمال[86]، وعزا المبرد إجازة الحذف إلى ما يدلّ عليه سياق النص[87]، وبذا يكون تقدير المحذوف انسجامًا وقصدية الخطاب: "لولا عبدالله لكان كذا وكذا، فعبدالله مرتفع بالابتداء محذوف وهو في مكان كذا وكذا، كأنَّه قال: لولا عبدالله بذلك المكان، ولولا

القتال كان في زمان كذا وكذا ولكن حُذف حين كثر استعمالهم إياه وعُرف المعنى"[88]؛ فالحذف لعلم المخاطب يحقق الايجاز في بنية النص ويزيد في اتساقها.

ويؤكد المبرد في نصوصه للحذف على مسألتين أساسيتين هما: (علم المخاطب، ووجود دليل على المحذوف)، وهذا ما دعاه إلى القول: "فكل ما كان معلومًا في القول جاريًا عند الناس فحذفه جائز لعلم المخاطب"[89]، وقال في باب القسم: "اعلم أنَّ للقسم أدوات توصل الحلف إلى المقسم به؛ لأنَّ الحلف مضمر مطّرح لعلم السامع به كما كان قولك: يا عبدالله محذوفًا منه الفعل لما ذكرت لك"[90]، ونجد هذا التأكيد عند ابن السراج في قوله: "واعلم أنَّ جميع ما يحذف فإنَّهم لا يحذفون شيئًا إلَّا وفيما أبقوا دليل على ما ألقوا"[91].

ورأى الفرّاء أنَّ كثرة الاستعمال تؤدي إلى طرح بعض الكلام والاكتفاء ببعضه فقد قال بعد أن أورد قوله تعالى: "الحمد لله"[92]: "وأمّا من خفض الدال من الحمد فإنَّه قال: هذه كلمة كثرت على ألسن العرب حتى صارت كالاسم الواحد فثقل عليهم أن يجتمع في اسم واحد من كلامهم ضمة بعدها كسرة أو كسرة بعدها ضمة ووجدوا الكسرتين قد تجتمعان في الاسم الواحد مثل إِبِل، فكسروا الدال ليكون على المثل من أسمائهم"[93].

وذهب أبو علي الفارسي إلى أنَّ وجود الحذف في قوله تعالى: "فذوقوا بما نسيتم لقاء يومكم هذا"[94] جاء منسجمًا وما تمَّ الاستغناء عن ذكره للعلم به وكثرة تردده فيما جاء على شاكلته وذلك قوله تعالى: "ذوقوا عذاب الخلد"، و"ذوقوا عذاب النار"[95]؛ فعلم المخاطب وكثرة الاستعمال قد سوّغا وجود الحذف لا سيما المفعول به هاهنا[96]، وهذا ممّا يكثر دورانه في كلام ابن جني، ومن ذلك قوله: "وحذف المفعول كثير وفصيح وعذب ولا يركبه إلَّا من قوي طبعه وعذب وضعه، قال الله سبحانه: "وأوتيت من كل شيء"[97]؛ أي أوتيت من كل شيءٍ شيئًا"[98]، وقد وصف حذف المفعول بالحسن ورأى أنَّه أقوى دليل على تمكّن الناطق من لغته[99]؛ لما لقصدية الخطاب النحوي من تحقيق المنحى الوظيفي للحذف.

2- الحذف لغرض التخفيف: يميل متكلم العربية إلى التخفيف قاصدًا الايجاز والاختصار؛ إذ إنَّ الإنسان لا يبذل من الجهود العلاجية أو الذهنية في إعماله لآلة الخطاب إلَّا بقدر ما يستطيع إفادة المخاطب، ويعرف هذا الأمر بـ"مبدأ الاقتصاد اللغوي"[100].

وقد وجد علماؤنا القدماء أنَّ التخفيف بالحذف وسيلة من وسائل الاقتصاد بالجهد، قال سيبويه: "ومثل ذلك في ترك الألف واللام وبناء الجميع قولهم: عشرون درهمًا إنَّما أرادوا عشرين من الدراهم فاختصروا واستخفوا ولم يكن دخول الألف واللام يغير العشرين عن نكرته فاستخفوا بترك ما لم يُحتَج إليه"[101]، وقد يحذف المستثنى طلبًا للخفة لا سيما في مواضع الخطاب القصدي استخفافًا بالتلفظ به وطلبًا للإيجاز "وذلك قولك: ليس غير وليس إلّا كأنَّه قال: ليس إلّا ذاك وليس غير ذاك ولكنّهم حذفوا ذلك تخفيفًا واكتفاءً بعلم المخاطب ما يعني"[102]، ومن ذلك أيضًا جواز حذف الموصوف عند المبرد إذا دلّ عليه دليل[103]، كما قال الشاعر:[104]

هل الدهر إلَّا تارتان فتارةٌ أموتُ وأخرى ابتغي العيش أكدح

يريد: وتارة أخرى؛ وإنَّما حذف الموصوف طلبًا للخفّة وتحقيقًا لقصدية التوسيع في المعنى الوظيفي.

وذهب السيرافي إلى أنَّ "حمل المعطوف على الابتداء فهو كلام جيد قوي وذلك أنَّا لو جئنا بمبتدأ وخبر بعد اسم إنَّ وخبرها وجعلنا جملة معطوفة على جملة لكان كلامًا جيدًا لا ضعف في قولنا: إنَّ زيدًا مقيمٌ عمرو خارج كأنَّا قلنا: زيدٌ خارج وعمر مقيم إذا كان خبر أحدهما مثل خبر الآخر اكتفى بأحد الخبرين كقولنا: زيد مقيم وعمر وإنَّ زيدًا مقيم وعمر فيُعلم أنَّ خبر الثاني مثل خبر الأول ويطرح اكتفاءً بالأول"[105]؛ فعدم ذكر الخبرين معًا جاء من مبدأ الاقتصاد اللغوي وتحقيقًا لوظيفة المحذوف في قصديته الخطابية ولما له من خفّة في الاستعمال التواصلي بعد أن تمَّ الكلام اكتفاءً بدلالة السياق النصيّ عليه.

وكذلك يكون الحذف هربًا من التكرار الذي يثقل الكلام؛ لأنَّ في الايجاز إصابة المراد وتوسيع الدلالة القصدية، وهذا ما دعا ابن جني إلى أن يقول بعد أن أورد قوله تعالى: "لا يقضى عليهم فيموتوا"[106]: "والمفعول محذوف... وحسن حذفه هنا لأنّه لو قيل: لا يقضى عليهم الموت فيموتون كان تكريرًا يغني من جميعه بعضه ولا توكيدًا أيضًا فيه فيحتمل لفظه"[107]؛ فالعرب تكره التكرار وتجد فيه مفسدة لدلالة الكلام وفصاحة الناطق لذا فهي تلجأ إلى التخفيف في أغلب حالاتها، ومن ذلك ما نقله ابن جني عن أبي علي الفارسي في قول الحطيئة:[108]

منعمة تصون إليك منها كصونك من رداءٍ شرعبيّ

يريد: تصون الحديث وتخزنه[109]، فلو ذكر الشاعر ما تمَّ حذفة لما صار البيت مكتنزًا معبرًا عن المعنى المراد، وقد جاء ذلك منسجمًا وقصدية الخطاب النحوي في تحقيق وظيفة المحذوف.

3- الحذف لعلم المخاطب: لقد حظي المخاطب بالعناية الفائقة لدى النحويين فبنوا أحكامهم على أساس علمه، وعدم علمه، والتباس القول عليه، ومن يطالع التراث النحوي لا شكَّ في أنَّه سيجد أنَّ سيبويه كان الرائد في هذا المضمار حيث قال: "سألت الخليل عن قوله جلّ ذكره: "حتّى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها" أين جوابها؟ وعن قوله جلّ وعلا: "ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب"، و"لو ترى إذ وقفوا على النار"؛ فقال: إنَّ العرب قد تترك مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم لعلم المخبر لأي شيء وضع هذا الكلام"[110]، فلكون المخاطب على علم لأي شيء وضع الكلام سوّغ ذلك الحذف، وقوله في باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في الأمر والتحذير: "وإنَّما حذفوا هذه الأشياء حين ثنّوا لكثرتها في كلامهم واستغناءً بما يرون من الحال وبما جرى من الذكر"[111]، والذي يبدو ممّا ذكره سيبويه أنَّهم حذفوا أشياء واستغنوا عنها في سياق الخطاب؛ لأنَّ المخاطب مشاهد حاضر لمقام التخاطب، فعلى المتكلم ذكر الأشياء التي يجهلها مستغنيًا عن الأشياء التي مرّت مشاهدتها وذكرها، وبذا فإنَّهم "حذفوا تخفيفًا واكتفاءً بعلم المخاطب ما يعني"[112].

ومراعاه المخاطب من عدمه دليل على تنبّه سيبويه "إلى ما لجهاز التحاور من سيطرة على نواميس الحدث التخاطبي حتى أنَّ مبدأ التفاهم قد غدا بمنزلة المعيار الضابط لطاقة الاختزال أو التصريح في الكلام فيكون له نفس التأثير في تحديد أبعاد الشمول والاستيعاب عند التقدير الظواهر اللغوية كليًّا والذي يعنينا من كل استقراءات سيبويه في هذا المضمار ونحن على تحليل الطاقة الاستيعابية في اللغة هو استنباطه لقانون التناسب العكسي بين طاقة التصريح في الكلام وعلم السامع بمضمون الرسالة الدلالية وبموجبه تكون الطاقة الاختزالية ممكنة بقدر ما يكون السامع مستطلعًا على مضمونها الخبري وبنفس الاستتباع المنطقي يتعذر التعويل على الطاقة الايحائية في اللغة إن لم يتعين الحد الأدنى من القرائن المفضية إلى إدراك المختزل"[113]، وعلى هذا الأساس يلجأ المتكلم إلى ذكر الحدث المهم الذي ينتظر المخاطب سماعه فلا داعي من ذكر الأشياء التي يعلمها المخاطب لذا يلجأ إلى الحذف للإسراع بإيصال الرسالة المنتظرة.

وعلم المخاطب من الأدلة السياقية التي وظّفها النحويون لتفسير الحذف في التراكيب اللغوية والمخاطب ركن أساسيّ في الخطاب النحوي؛ لذلك تجب "مراعاة سياق حال المخاطب... حتى لو أدّت هذه المراعاة إلى الخروج عن الأصل في التركيب"[114]، وهذا ما جعل المبرد يرى أنَّ "كل ما كان معلومًا في القول جاريًا عند الناس فحذفه جائز لعلم المخاطب"[115]، وممّا هذا سبيله حذف الفعل استغناء بعلم المخاطب في قول القائل: (تالله رجلًا، وسبحان الله رجلًا)، وعلى أساس علم المخاطب يكون التقدير: تالله ما رأيت رجلًا لكنّه لم يُظهر الفعل استغناء بعلم المخاطب[116]، ومنه إلحاق الكاف بـ(رويد): "وذلك قولك رويدك زيدًا ورويدكم زيدًا... فإنَّما أدخل الكاف حين خاف التباس من يعني بمن لا يعني، وإنَّما حذفها في الأوَّل استغناءً بعلم المخاطب أنَّه لا يعني غيره"[117].

وممّا حُذف لعلم المخاطب الفعل الناصب للاسم على الاختصاص "وذلك قولك: إنَّا معشر العرب نفعل كذا وكذا كأنَّه قال: أعني ولكنَّه فعل لا يظهر ولا يستعمل كما لم يكن ذلك في النداء لأنَّهم اكتفوا بعلم المخاطب"[118]، فقد نُصب هذا المخصوص بدلالته القصدية على المدح أي الفخر وهو معنى اجتماعيّ وظيفيّ.

وأشار المبرد إلى أنَّ الحذف لعلم المخاطب قد ورد في مواضع كثيرة منها ما جاء في قوله تعالى: "إذا السماء انشقت"[119]؛ إذ قال: "الخبر محذوف لعلم المخاطب كقول القائل عند تشديد الأمر إذا جاء زيد أي إذا جاء زيد علمت، وكقوله عشت، وبكل ما بعد هذا إلى ما يعلمه المخاطب"[120]، وقوله: "وممّا يحذف لعلم المخاطب بما يقصد له قولهم: لا عليك إنَّما يريدون: لا باس عليك"[121]، وقوله: "لو قلت على كلام متقدم عبدالله أو منطلق أو صاحبك أو ما أشبه هذا لجاز أن يضمر الابتداء إذا تقدّم من ذكره ما يفهمه السامع فمن ذلك ترى أنَّ جماعة يتوقعون الهلال فقال قائل منهم: الهلال والله، أي هذا الهلال، وكذلك لو كنت منتظرًا رجلًا، فقلت: زيد جاز على ما وصفت لك. ونظير هذا الفعل الذي يضمر إذا علمت أنَّ السامع مستغنٍ عن ذكره، نحو قولك إذا رأيت رجلًا قد سدد سهمًا فسمعت صوتًا القرطاس والله، أي أصاب القرطاس"[122]؛ فالمبرد في كل ما ذكر يصوّر لنا حال المتكلم وحال المخاطب وكيفية تأمل المتكلم بقصديته لعلم المخاطب بالكلام الذي يريد إيصاله له وفي كل هذا وصف دقيق لمنحى المحذوف الوظيفي.

وذكر ابن السراج أنَّ "المحذوفات في كلامهم كثيرة والاختصار في كلام الفصحاء كثير موجود إذا آنسوا بعلم المخاطب ما يعنون"[123]، وبذا فهو يشير إلى أنَّ الحذف في لسان العرب كثير فمتى ما علم المخاطب بوظيفة المحذوف جاز الحذف لقصدية الخطاب.

4- الحذف بدلالة التنغيم: التنغيم وظيفة سياقية يمكن في ضوئها بيان نوع الجملة وكذلك يمكننا الاستدلال على المحذوف من الكلام ولهذه الوسيلة حضور واضح في تحليل النحويين القدماء من مثل سيبويه، وابن جني، وغيرهما، وممّا حُذف لأجل التنغيم الفعل في قول الشاعر جرير:[124]

أعبدًا حلّ في شعبي غريبًا ألومًا لا أبا لك واغترابا

قال سيبويه: "وإن شئت على قوله: أ تفتخر عبدًا ثم حُذِف الفعل"[125]، وهذا يعتمد على نوع النغمة، وغالبًا ما تكون النغمة الصاعدة دالّة على الاستفهام وهو ما ذهب إليه الدكتور تمام حسان[126].

ومن الحذف اختصارًا بدلالة التنغيم حذف الصفة في (سير عليه ليل)؛ أي ليل طويل[127]، وذلك إن أطلت الصوت بياء المدّ من كلمة (ليل)، وهذا الأمر إن دلّ على شيءٍ إنَّما يدلّ على أنَّ الموقف الخطابي يقتضي أحيانًا عدم الذكر؛ وذلك اعتمادًا على الملابسات الخارجية والقرائن السياقية في الاستعمال كالتنغيم وهو ما يوفّر اقتصادًا لغويًّا، وممّا جاء على ذلك قول العرب: "مواعيد عرقوب"[128]، وفي هذا الصدد قال سيبويه: "كأنَّه قال: واعدتني مواعيد عرقوب أخاه، ولكنّه ترك واعدتني استغناءً بما هو فيه من ذكر الخلف واكتفاءً بعلم من يعني بما كان بينهما من قبل ذلك"[129]، وفي ضوء هذا الأمر يكون سيبويه هو أوّل من تنبّه إلى هذا الحذف مراعاة للموقف الكلامي المتكوّن من ثلاثة عناصر: (المتكلم، والمخاطب، والخطاب) بعد أن اشتمل الخطاب على الذكر وعدمه وطريقة تحدّث المتكلّم، وبذا يكون سيبويه قد تنبّه "إلى عناصر الحدث الكلامي وما ينتج عن إمكان التواصل بين المتكلّم والمخاطب لإدراك الأخير السياق الذي استخدم فيه الأوّل وبالتالي جوازه وما يؤدي فقده إلى استحالته"[130]، فقوله: (إذا أضمرت فعل الغائب ظن السامع أنَّك تأمره هو بزيد) يدلّ على أنَّه قد ركّز على وظيفة اللغة في التواصل بين المتكلم والسامع والرسالة، أو (الوظيفة المرجعية للغة) بيد أنَّه لم يكن وحيدًا في ذلك فقد تطرّق النحويون الذين جاؤوا بعده إلى هذا النوع من الحذف وعدّوه قرينة سياقية نحوية دلالية تتعلق

بالملابسات الخارجية كعلم المخاطب وحالته وفائدته وصفاته وإن كان هو الرائد الأوّل لهذا المضمار[131].

فإحساس الشخص بالأشياء واستيعابه لها يؤدّي إلى حذف "ما دل عليه حالها لأنَّ هذا التحسس صار قرينة على معرفتها"[132]، قال سيبويه: "لو حدّثت عن شمائل رجل فصار آية لك على معرفته لقلت: عبدالله، كأنَّ رجلًا قال: مررت برجل راحم المساكين، بارٍ بوالديه، فقلت: فلان والله"[133]؛ أي إنَّ المعرفة السابقة دليل على حذف ما كان متصفًا بهذه الأوصاف، ومن هنا يتضح لنا أنَّ للمحذوف دلالةً وظيفة تتحقق بقصدية سياق نصه الخطابي، وهذا ما يمكّن لنا من الاستدلال عليه ومعرفة ما يراد منه وبه، وفي هذا الشأن قال ابن جني: "وذلك أنَّك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل، أو نحو ذلك"[134].

إذن فالتنغيم يمثّل المقام الأساس في العملية التخاطبية؛ لذا يمكن عدّه من الملابسات الخارجية التي تسوّغ وجود الحذف في السياقات القصدية الخطابية لما يحققه من منحًى وظيفي في الأبنية النحوية وغيرها.

الخاتمة:

1- لسانيات النص من الموضوعات الحديثة التي رأت النور نتيجة تفاعل نظريات لسانية قديمة وأخرى حديثه في الساحة المعرفية على نحو عام، وخرج الدرس اللساني بواسطة هذا المنهج من سلطة الافتراض إلى أفق الواقع وسما بالدراسة اللسانية من محدودية الجملة نحو فضاء النصّ.

2- المدقّق في تراثنا اللغوي يقف على مجموعة من اللمحات والإشارات اللطيفة التي تحاكي الفرضيّات النصية الحديثة وتعضّدها، لكنّها تتّسم بسمة الإشارات غير المنتظمة في إطار نظرية نصية شاملة ومتكاملة إلّا أنَّها رفدت البحث اللسانيّ النصيّ العربيّ وأسندته.

3- للحذف وظيفة أساسيّة في تحقيق اتساق النصّ؛ ذلك بتقدير المبنى المحذوف من النصّ بالاتّكاء على الدليل اللفظيّ المذكور فيه، وهذا الأمر يحقق الربط بين المبني العدميّ والمبني الوجوديّ في النصّ كما أنَّ أنواع المحذوفات تتنوّع بين المفردة والجملة وبعض الجملة.

4- أظهر البحث أنّ لقصدية الخطاب النحوي منحًى وظيفيًّا يتمثّل بالاتساع والايجاز في البنية النصية لظاهرة الحذف لما بين العناصر الاشارية (المتكلّم/الخطاب/المخاطب) من تبادل أدوار

ووحدة هدف، فضلًا عن سياق الموقف الخطابي وما ينتابه من تنغيم في الدلالة على المحذوف وما يحققه من وظيفة نحوية لقصدية المتكلّم في السياق النحوي.

الهوامش:

[1] ينظر: علم اللغة النصّي بين النظرية والتطبيق، صبحي إبراهيم الفقي: 191/2.

2 النص والخطاب والإجراء، روبرت دي بوجراند: 341.

3 ينظر: النص والخطاب والإجراء، روبرت دي بوجراند: 340.

4 ظاهرة الحذف، طاهر سليمان حمودة: 9، وينظر: السبك في العربية، محمد سالم أبو عفرة: 116.

5 كتاب العين : 3/ 201, مادة (حذف).

6 ديوان الأدب, الفارابي: 2/ 365.

7 لسان العرب: 9/ 810, مادة: (حذف).

8 ينظر: إعجاز القرآن, الباقلاني: 1/ 262.

9 ينظر: البحر المحيط, أبو حيان الأندلسي: 3/ 406, والبرهان في علوم القرآن: 3/ 102.

10 ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي, ظاهر سليمان حمودة: 9.

11 البرهان في علوم القرآن: 3/ 102، والآية من سورة يوسف: 82.

12 ينظر: المصدر نفسه: 3/ 104, والإتقان في علوم القرآن: 2/ 57.

13 الخصائص، ابن جني: 2/ 360.

14 كتاب سيبويه: 1/ 24- 25.

15 المصدر نفسه: 1/ 24.

16 ينظر: المصطلحات الأساسية في لسانيات النص، نعمان بوقرة: 106.

17 ينظر: أصول تحليل الخطاب، محمد الشاوش: 1210/2، والسبك في العربية، محمد سالم: 116.

18 الحذف والتقدير، علي أبو المكارم: 200.

19 ينظر: نحو النص بين الأصالة والحداثة، أحمد محمد عبدالراضي: 130.

20 نقلًا عن: علم اللغة النصّي النظرية والتطبيق، صبحي إبراهيم الفقي: 191/2.

21 ينظر: النضّ والخطاب والإجراء، روبرت دي بوجراند: 340.

22 ينظر: نحو النصّ بين الأصالة والحداثة، أحمد محمد عبدالراضي: 107.

23 ينظر: الخصائص، ابن جني: 362/2.

24 دلائل الإعجاز، عبدالقادر الجرجاني: 146.

25 الطراز، العلوي: 51/2.

26 ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام: 260/2-306.

27 الخصائص، ابن جني: 362/2.

28 البرهان في علوم القرآن، الزركشي: 114/3.

29 مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 317/6-354.
30 سورة هود/ 69.
31 ينظر: بناء الجملة العربية، محمد حماسة: 259، وظاهرة الحذف، طاهر سليمان حمودة: 115.
32 ينظر: علم لغة النصّ، عزة شبل: 169.
33 لسانيات النص، محمد الخطّابي: 21.
34 ينظر: البرهان في علوم القرآن: 102/3-109، والاتقان في علوم القرآن، السيوطي: 1600/5-1604.
35 البرهان في علوم القرآن: 129/3.
36 الاتقان في علوم القرآن: 1622/5.
37 ينظر: النص والخطاب والإجراء: 340.
38 لسانيّات النّصّ :21.
39 ينظر: كتاب سيبويه: 273/1، و312/1، و182/2، والمقتضب: 113/3.
40 لسان العرب: 492/4.
41 ينظر: المصطلح النحوي في كتاب سيبويه دراسة تحليلية، صباح عبدالهادي كاظم: 106.
42 المصطلح النحوي في كتاب سيبويه: 106.
43 المصطلح النحوي في كتاب سيبويه: 203.
44 المصطلح النحوي في كتاب سيبويه: 177.
45 كتاب سيبويه: 312/1.
46 مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى نعوم جومسكي، بريجيتهبارتشت:299.
47 ينظر: منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي: 231.
48 ينظر: لسان العرب:466/8، مادة: (وسع).
49 ينظر: كتاب سيبويه: 216/1،212،211، والمصطلح النحوي في كتاب سيبويه: 304.
50 سورة يوسف: 82.
51 سورة البقرة: 171.
52 كتاب سيبويه: 211/1-212.
53 الأصول في النحو، ابن السراج: 255/2.
54 كتاب سيبويه: 218/1.
55 ينظر: لسان العرب: 157/15، مادة: (غنا).
56 كتاب سيبويه: 25/1.
57 خزانة الأدب: 295/10.
58 ينظر: كتاب سيبويه: 75/1، وشرح أبيات سيبويه، النحاس: 45.
59 كتاب سيبويه: 253/1.
60 الخصائص: 266/1-267، وينظر: الحذف والتقدير في النحو العربي: 200.

61 الخصائص، ابن جني: 283/1-284.

62 الخصائص، ابن جني: 287/1.

63 كتاب سيبويه: 393/1، والكُرّ: مكيال لأهل العراق يساوي أربعين إردبًا. ينظر: اللسان: مادة (كر).

64 كتاب سيبويه: 266/2.

65 كتاب سيبويه: 130/2.

66 اللسانيات الوظيفية: 83.

67 كتاب سيبويه: 266/1.

68 كتاب سيبويه: 196/2.

69 سورة الكهف: 38.

70 معاني القرآن، الفرّاء: 144/2.

71 معاني القرآن، الفرّاء: 413/2.

72 سورة آل عمران: 106.

73 معاني القرآن، الفرّاء: 228/1-229.

74 ينظر: أثر النحاة في البحث البلاغي: 147.

75 معاني القرآن، الفراء: 103/1.

76 سورة النساء :40.

77 معاني القرآن وإعرابه، الزجاج: 52/2.

78 المقتضب، المبرد: 167/3.

79 كتاب سيبويه: 273/1-274، وينظر: المقتضب: 212/3، و215.

80 المقتضب: 215/3.

81 الأصول في النحو، ابن السراج: 250/2.

82 كتاب سيبويه: 291/1، وينظر: المقتضب:202/4، والأصول في النحو: 340/1.

83 ينظر: الدلالة السياقية عند اللغويين، د.عواطف كنوش:108.

84 المقتضب، المبرد: 226/3.

85 ينظر: كتاب سيبويه: 115/2، والمقتضب: 149/2.

86 ينظر: كتاب سيبويه: 129/2، والأصول في النحو: 68/1.

87 ينظر: المقتضب: 76/3.

88 الأصول في النحو: 68/1.

89 المقتضب: 254/3.

90 المقتضب: 317/2.

91 الأصول في النحو: 254/2.

92 سورة الفاتحة: 2.

93 معاني القرآن، الفرّاء:3/1.
94 سورة السجدة: 14.
95 سورة السجدة: 20، وسورة سبأ: 42 على التوالي.
96 ينظر: الحجّة للقرّاء السبعة، أبو علي الفارسي: 35/1-36.
97 سورة النمل: 23.
98 المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها: 335/2.
99 ينظر: المحتسب في تبيين شواذ القراءات والايضاح عنها: 356/2.
100 نظرية النحو العربي، د.نهاد موسى: 87.
101 كتاب سيبويه: 203/1.
102 كتاب سيبويه: 344/2-345، وينظر: المقتضب: 429/4، والأصول في النحو: 283/1.
103 ينظر: المقتضب: 137/2، وظاهرة الحذف في الدرس النحوي: 241-245.
104 ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: 55/5.
105 شرح كتاب سيبويه، السيرافي: 472/2-473.
106 سورة فاطر/ 36.
107 المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها: 202/2.
108 ديوان الحطيئة: 196.
109 ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها: 333/1-334.
110 كتاب سيبويه: 103/3،والآيات هي: سورة الزمر: 73، وسورة البقرة: 165، وسورة الأنعام: 27.
111 كتاب سيبويه: 275/1.
112 كتاب سيبويه: 345/2.
113 التفكير اللساني في الحضارة العربية، د.عبدالسلام المسدّي: 332.
114 مراعاة المخاطب في النحو العربي:، بان الخفاجي: 19.
115 المقتضب: 254/3.
116 ينظر: كتاب سيبويه: 293/2-294.
117 كتاب سيبويه: 244/1.
118 كتاب سيبويه: 233/2.
119 سورة الانشقاق: 1.
120 المقتضب: 77/2.
121 المقتضب: 129/4.
122 المقتضب: 129/4.
123 الأصول في النحو: 324/2.
124 ديوان جرير: 56.

125 كتاب سيبويه: 339/1، وينظر: الخصائص، ابن جني: 370/2-371.

126 ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 228-229.

127 ينظر: الخصائص، ابن جني: 370/2.

128 مجمع الأمثال، الميداني: 311/2.

129 كتاب سيبويه: 272/1.

130 عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه (محاولة لإعادة التشكيل في ضوء الاتجاه المعجمي الوظيفي)، د.سعيد حسن بحيري: 229.

131 ينظر: الدلالة السياقية عند اللغوين: 106.

132 أثر القرائن في التوجيه النحوي عند سيبويه: 213.

133 كتاب سيبويه: 130/2.

134 الخصائص، ابن جني: 371/2.

المصادر والمراجع

* القرآن الكريم.

1. الإتقان في علوم القران: أبو الفضل جلال الدين السيوطي(ت: 911ه)، تح: مركز الدراسات القرآنية، المملكة العربية السعودية، د.ط، د.ت.
2. أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية تأسيس نحو النص: محمد الشاوش، كلية الآداب، منوبة تونس، بالاشتراك مع المؤسسة العربية للتوزيع، ط2010،١.
3. البحر المحيط: أبو حيّان الأندلسي(ت: 745ه)، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413ه- 1993م.
4. البرهان في علوم القرآن: بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي(ت: 794ه)، تح: محمد أبي الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، د.ط، د.ت.
5. بناء الجملة العربية: د.محمد حماسه عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة، د.ط، 2003م.
6. التفكير اللساني في الحضارة العربية: د.عبدالسلام المسدّي، الدار العربية للكتاب، القاهرة، ط2، 1986م.
7. الحجّة للقراء السبعة: أبو علي الفارسي(ت: 377ه)، تح: عبدالعزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط1، 1404-1984م.
8. الحذف والتقدير في النحو العربي: د.علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة، ط1، 2007م.
9. الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني(ت: 392ه)، تح: محمد علي النجار، قدّم الطبعة: د.عبد الحكيم راضي، الهيأة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط٥، 2010م.
10. دلائل الاعجاز: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني(ت: 471ه)، قراه وعلّق عليه: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5، 1424ه- 2004م.

11. الدلالة السياقية عند اللغويين: د.عواطف كنوش، دار السياب، لندن، ط1، 2007م.
12. ديوان الأدب: أبو إبراهيم اسحاق بن إبراهيم الفارابي(ت: 350هـ)، تح: د. أحمد مختار عمر، مراجعة: د. إبراهيم أنيس، مؤسسة دار الشعب، القاهرة، ط1، 1424هـ- 2003م.
13. ديوان جرير: دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، د.ط، 1406هـ-1986م.
14. ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت(ت: 244هـ): دراسة وتبويب: د.مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ-1993م.
15. السبك في العربية المعاصرة بين المنطوق والمكتوب: د.محمد سالم أبو عفرة، تقديم: د.محمد العبد، مكتبة الآداب القاهرة، ط1، 1421هـ-2001م.
16. شرح أبيات سيبويه: أحمد بن محمد النحاس(ت: 338هـ)، تح: د.زهير غازي زاهد، مطبعة الغري، النجف، ط1، 1974.
17. الطراز: يحيى بن حمزه بن علي بن إبراهيم العلوي اليمني(ت: 749هـ)، تح: د.عبد الحميد هنداوي، منشورات ذوي القربى، قم، ط١، 1391هـ.
18. ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: طاهر سليمان حمودة، دار الجامعية الاسكندرية، 1998م.
19. علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق دراسة تطبيقية على السور المكية: د.صبحي إبراهيم الفقي، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، ط 1، 1421هـ-2000م.
20. علم لغة النص النظرية والتطبيق: عزة شبل محمد، تقديم د.سليمان العطار، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 1428هـ- 2007م.
21. عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه (محاولة لإعادة التشكيل في ضوء الاتجاه المعجمي الوظيفي): د.سعيد حسن بحيري، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط1، 1410هـ-1989م.
22. العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: 175هـ)، تح: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط2، 1986م.
23. كتاب سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بـ(سيبويه)(ت: 180هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ- 1988م.
24. لسان العرب: محمد بن مكرم بن منظور(ت: 711هـ)، تح: عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهشام محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، د.ت.
25. لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب: محمد الخطابي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط2، 2006م.

26. مجمع الأمثال: أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد الميداني(ت: 518ه)، حققه وفصله وضبط غرائبه، وعلّق حواشيه: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار القلم، بيروت، د.ت.
27. مراعاة المخاطب في النحو العربي: بان الخفاجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، د.ت.
28. المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب دراسة معجمية: د.نعمان بوقرة، عالم الكتب الحديث، جدار للكتاب العالمي، عمان، ط1، 1429ه- 2009م.
29. معاني القرآن وإعرابه: إبراهيم بن السري الزجاج(ت: 311ه)، تح: د.عبدالجليل عبده شلبي ، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408ه-1988م.
30. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري المصري(ت: 761ه)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، د.ط، 2009م.
31. نحو النص بين الأصالة والحداثة: د.أحمد محمد عبد الراضي، مكتبة الثقافة،ط1، 2008م.
32. النص والخطاب والاجراء: روبرت دي بوجراند، ترجمة: د.تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 1428ه-2007م.

The career orientation of the intentionality of the grammatical Discourse Deletion phenomenon as a model

Dr. Mohammed Khalef Khadim
Directorate General of Education in the province of Babylon
mohammedkhalef1121987@gmail.com

Keywords: deletion, intent, discourse, direction, function.

Summary:

The origin of the mention and statement, the argument and proof it performs, and the fact that no part of it is left to clarify the meaning behind the purposes in different rhetorical contexts; But for the sake of rhetoric and the essence of the place, speakers tend to delete what existed in people's minds, it is intended rather than essentially verbal, which, if anything, shows that speech has a deep structure in which the intentions lie and the protectors lean; Its message between the addressee and the addressee in the consistency of the text; In addition, the intent of grammatical discourse is a functional reminder of the breadth and brevity of the text structure of the deletion phenomenon because of the interchangeable roles and unity of purpose between the signaling elements (speaker/speech/speaker), as well as the context of the rhetorical attitude and the toning of the deletion and the grammar function of the speaker's intent in the grammatical context; Hence the choice of: (functional orientation in intentional grammatical speech deletion phenomenon model) to be in the preface, three investigations and a conclusion in which the fruits of the search and its picks as well as sources and references are deposited.